أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد 8، العدد 25 (2017). ص ص 81-94

جماليات الرُّتبة في الجملة العربية: دراسة نحوية

إبراهيم أحمد سلّام الشيخ عيد[1]

ملخص: يتناول هذا البحث الموسوم بـ"جماليات الرتبة في الجملة العربية -دراسة نحوية" بالدراسة والتحليل جماليات الرتبة -التقديم والتأخير- وهي من أساسيات النحو العربي، واهتمام النحاة بها يأتي من أثرها على المعنى وتأثيرها في السامع؛ وأنه لابُدَّ من ذكرها ومعرفة حالاتها، وأسباب امتناعها. وتُعدُّ الرُّتبة متغيرًا أسلوبيًّا في اللغة؛ لأنها عدول عن القاعدة العامة، وذلك بتحويل الألفاظ عن مواقعها لغرض يتطلّبه المقام؛ لأن بعض الألفاظ تستحق الصدارة كألفاظ الشرط والاستفهام، وعلى هذا فتقديم جزء من الكلام وتأخيره، لا يردُ اعتباطًا في نَظْم الكلام وتأليفه، وإنما يكون عملًا مقصودًا تقتضيه عدّة دواعٍ؛ منها: النحوي والأسلوبي والبلاغي في الجملة العربية.

الكلمات المفتاحية: الرتبة- التقديم – التأخير- الصدارة- نظم الكلام.

Aesthetics rank in the wholesale Arabic-grammatical study

Ibraheem Ahmed Sallam Al Sheikhed

Abstract: This research is marked by "Aesthetics rank in the wholesale Arabic-grammatical study "studying and analysis aesthetics rank – introducing and delaying-, it's one of the basics of Arabic grammar, and the attention of grammarians it comes from its impact on the meaning and the listener; and it has to be mentioned to know their situations and the reasons for its abstention .The rank considered as a variable stylistically in the language because it's reversing the general rule, by converting the words from their positions for the purpose that required by place; because some words deserve to be in the top like: words condition and the question. At this point, introducing part of speech and delaying it, do not appear arbitrarily in speech systems and its synthesis, but it's a deliberate act required several reasons including: grammatical and stylistic rhetorical in the Arab sentence.

Key words: rank - introducing - delaying - top - speech systems.

[1] أستاذ النحو والصرف المشارك، جامعة الأقصى – غزة- فلسطين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية، البريد الإلكتروني: alsheikhed@hotmail.com

مقدمة:

تتجه الدراسة لرصد مواقف اللغة العربية من الرُّتبة، وما يتصل بتجليّات هذا الكلام من ظاهرات نحوية، وتدور الدراسة حول مفهومين هما: (1) **الرُّتبة (word order)**: ونعني بها علاقة الترتيب التي تحكم نسَق التتابع بين الأبواب النحوية في الجملة؛ أي تتابع المبتدأ فالخبر في الجملة الاسمية، وتتابع الفعل فالفاعل فالمفعول في الجملة الفعلية. والرُّتبة مقولة نحوية ثابتة لا يعرض لها تغيير، ويمكن أن نسمّيَها" الموقع النحويّ".

(2) نظم الكلام: ونعني به تتابع الألفاظ في الجملة المنطوقة والمكتوبة بالفعل، وقد يأتي النظم موافقًا لما تقتضيه الرُّتبة؛ فيجري على الأصل، وقد يعدل به عن الأصل؛ فيقدّم ما الأصل فيه التأخير، أو يؤخّر ما الأصل فيه التقديم، ويسمّى نظم الكلام أيضًا" الموقع اللفظي"(أيوب، 1966م: ص229-230).

السؤال الرئيس: ما علاقة النحو بالرُّتبة؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية.

1- ما الخصائص الحاكمة على مقولة الرُّتبة، وعلاقتها بنظم الكلام في نحو العربية؟

2- ما تجلّيات الرُّتبة، والوظائف المنوطة بها لغة القرآن؟

3- ماذا يرتبط بمقولة الرُّتبة في العربية من وظائف نحوية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة تنتظم الدراسة في النقاط الآتية:

مادة الدراسة: هي آيات مختارة من القرآن الكريم وأقوال للعلماء، وضوابط اختيار الآيات على ما يأتي:

(أ) تمثيل لِبنْيَة الجملة العربية: الاسمي والفعلي بتحقُّقاتهما المختلفة، فيما جاء على الأصل غير معدول به إلى تقديم أو تأخير؛ وذلك لتعيين أصل الرُّتبة في نظم الكلام.

(ب) استقصاء ما يعرض للأصل من صور التقديم والتأخير؛ أي مخالفة نسق اللفظ (أو نظم الكلام) لنسق الرُّتبة.

(ج) صرف عناية مخصوصة إلى الآيات موضع النظر، والتحليل في مصنفات النحو، وعلوم القرآن، استحضارًا لأنظار الأوائل، واستهداءً بها في الكشف عن القيم الجمالية للتراكيب.

سبب اختيار البحث: لبيان جماليات الرُّتبة في الجملة العربية، ومدى أثرها على المعنى.

منهج البحث: اعتمد الباحثُ المنهجَ الوصفيَّ الذي يدرس جماليات الرُّتبة في الجملة العربية، ومدى اهتمام النحاة بها.

الدراسات السابقة:

- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد أحمد عيسى العامري، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996م.

- التقديم والتأخير عند اللُّغويين العرب قدامى ومحدثين مع تطبيق على سُوَر القرآن الكريم، حسن عبد الكريم شحود، دكتوراه جامعة تشرين، سوريا، 2002م.

- دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم - دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 2005م.

- ظاهرة التقديم والتأخير في النحو العربي، صالح عبد العظيم الشاعر، هذا البحثُ جزءٌ من رسالة علمية بعنوان: "شعر حسن كامل الصيرفي- دراسة نحوية دلالية" نال المؤلف درجة الماجستير في النحو والصرف والعروض، إشراف الأستاذ الدكتور/أحمد محمد عبد العزيز كشك، جامعة القاهرة، عام 2006م.

- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، عزّ الدين محمد الكردي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، 2007م.
- ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، فضـــل الله نور عليّ، مجلة العلوم والتقانة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد (21)، 2012م.

أهمية البحث: تكمن في كونه يتناول موضـــوعًا من موضـــوعات النحو العربي، وآراء النحاة فيه، وتحدثت فيه عن جماليات الرُّتبة في الجملة العربية.

خطوات البحث: قســـمتُ البحث إلى مقدمة ومبحثين، وخاتمة، وقائمة المصـــادر والمراجع التي اعتمدت عليها في جمع المادة العلمية.

المبحث الأول: تصنيف الجملة العربية عند النحاة

يُجمِع النحاة العرب على تصـــنيف الجملة باعتبار صـــدرها، ثم إنهم يختلفون فيما وراء ذلك اختلافًا كبيرًا في العلاقة بين الجملة والكلام: أهُمَا مترادفان أو غير مترادِفَيْن؟ وفي تقدير العامل المتصـــدّر إذا كان محذوفًا، وفي عدة هذه الجُمل وأنواعها، بيْدَ أن الإجماع منعقد في العربية على نوعين من الجمل البسيطة، هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية.

يقول ابن هشام: "فالاسمية التي صدرها اسم، كـــ زيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند مَن جوّزه وهو الأخفش والكوفيّون. والفعلية هي التي صدرها فعل، كـــ قام زيد، وضُرِبَ اللصُّ، وكان زيدٌ قائمًا، وظننتُه قائمًا، ويقوم زيدٌ وقُمْ"(ابن هشام، 1979م: ص492)، ويضيف ابن هشام إلى ذلك تنبيهًا يقول فيه: "إن مرادَنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف... والمعتبر أيضًـــا ما هو صـــدر في الأصـــل، فالجملة من نحو: **﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنكِرُونَ﴾**(ســـورة غافر: الآية،81)، ومن نحو: **﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾**(ســـورة البقرة: الآية،87)، و**﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾**(سورة القمر: الآية،7) فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو: **﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾**(ســورة النحل: الآية،5)؛ لأن صــدورها في الأصــل أفعال"(ابن هشام، 1979م: ص493).

ويرى الباحثُ أن تفسـير الصـدارة بما كان مسـندًا أو مسـندًا إليه يلزم معه ألّا تُعدّ جملة (كان) الناقصـة من قبيل الجملة الفعلية؛ إذ ليست (كان) –هنا- أحدَ ركنَي الإسناد، ويرى الباحثُ أن أبسط تحقُّقات الجُمل في العربية تأتي على نمطَين: اسمي وفعلي، وفيما يلي تمثيل لكل منهما.

الجملة الاسمية: ويكون الركن الإسناديّ الأول اسمًا، مثل:

(أ) قوله تعالى: **﴿هُوَ اللهُ﴾**(سورة الحشر: الآية،22). **هُوَ**: مبتدأ (اسم) + **اللهُ**: خبر (مفرد).

(ب) قوله تعالى: **﴿واللهُ يُحْيِـي وَيُمِيتُ﴾**(سورة آل عمران: الآية،156).

اللهُ: مبتدأ (اسم) + **يُحْيِـي**: (فعل + هو) جملة فعلية خبر المبتدأ.

(ج) قوله تعالى: **﴿وَأُوْلَئِكَ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾**(سورة الرعد: الآية،5).

أُوْلَئِكَ: مبتدأ (اسم) + **الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ**: خبر (مبتدأ ثانٍ+ خبر) جملة اسمية.

(د) قوله تعالى: **﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ﴾**(سورة إبراهيم: الآية،50).

سَرَابِيلُهُم: مبتدأ (اسم + ضمير مضاف)+ **مِّن قَطِرَانٍ**: خبر (شبه الجملة: جار ومجرور).

(هـــ) قوله تعالى: **﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾**(سورة طٰه: الآية، 52)، **عِلْمُهَا:** مبتدأ (اسم + ضمير مضاف)+ **عِندَ رَبِّي**: خبر (شبه الجملة: ظرف+ تركيب إضافي).

الجملة الفعلية: يكون الركن الإســنادي الأول فيها فعلًا؛ والفعل يكون لازمًا أو متعدّيًا، كما يكون مبنيًّا للفاعل أو مبنيًّا للمفعول. غير أن تركيب المبني للمفعول هو على درجة من التعقد. كما أن أبنية الجملة مع الفعل اللازم لا تتيح إمكانًا لفحص مقولة الرُّتبة؛ لذلك تقوم الدراسة بالفحص عند التركيب المؤلَّف من: (فعل متعدٍّ+ فاعل+ مفعول به). وتخص من الأفعال المتعدية ما كان متعدّيًا لمفعول

واحد، فهذا؛ أكثر تراكيب الجملة الفعلية ملائمة للكشف عن تجليات مقولة الرُّتبة، مثال لذلك قوله تعالى: ﴿**فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ**﴾(سورة البقرة: الآية،213)، **بَعَثَ**: فعل + **اللهُ**: فاعل +**النَّبِيِّينَ**: مفعول به.

اعتمد النحاةُ في تعيين الرُّتبة الأساسية للغة على وحدات الفعل، والفاعل، والمفعول بوصفها محددات تتمايز على أساسها أنساق الجُمل. ومعلومٌ أن الرُّتبة النحوية في العربية قد ارتبطت بنهايات إعرابية ملفوظة في أكثر الأحيان، وملحوظة في بعضها، وهي ما يمكن أن نطلق عليه "صرفيمات الإعراب"، وهذا الملحظ شامل للجملة العربية، فعلية أو اسمية؛ فالرفع فيها علامة على الفاعلية، والنصب علامة على المفعولية، والجر علامة على الإضافة**(*1)**. ولا معوّل في هذا المقام على قول من ذهب إلى أن ربط علامات الإعراب بأبواب النحو إنما من صنع النحاة، ومن ثمّ؛ فإن حركات الإعراب على هذا الرأي "لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعُم النحاة، بل لا تعدُو أن تكون حركاتٍ يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"(*2)(أنيس، 1985م: ص198- 274).

وشواهدُ من القرآن الكريم على ذلك:

(1) قوله تعالى: ﴿**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ**﴾(سورة النمل: الآية، 16).

(2) قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ**﴾(سورة الحِجر: الآية، 61).

(3) قوله تعالى: ﴿**فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**﴾(سورة البقرة: الآية، 87).

(4) قوله تعالى: ﴿**اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ**﴾(سورة الرعد: الآية، 26).

إن التركيب في الشاهد الرابع يندرج تحت الجملة الاسمية، ولكنه بمقتضى نسق التعاقب بين وحداته يصلح من جهة التصنيف النمطي أن يكون قسيمًا لثلاثة الشواهد الأُخر.

موقف العربية من الرُّتبة: يبدو أن أصولًا أربعة حكمت موقف العربية مادةً وتعقيدًا من مقولة الرُّتبة؛ وهي: **الأصل الأول: التمسك بالفصل بين نمطَي الجملة العربية الأساسيّين: الاسمي والفعلي.** ومن ثمَّ يمنع نحاةُ العرب -والبصريون على رأسهم- ما يقول به نحاةُ الكوفة من جواز تقدم الفاعل على فعله؛ إذ توحُّد مقولة الكوفيين بين تركيبين مختلفين في ظاهر البنية اختلافًا ظاهرًا؛ فيؤولان بمقتضى قولهم إلى شيء واحد(ابن الأنباري، د.ت: ص830، وابن عقيل (ب)، 1980م: 1/387-389).

غير أن الفاصل بين النمطين يستند -أيضًا- إلى فارق وظيفيٍّ بينهما يراه جمهرة من العلماء جوهريًّا، من حيث إنَّ الجملة الاسمية عندهم أدلُّ على الثبوت والأكادة من الجملة الفعلية(*3). (الخطيب، 1981م: ص141-142)

الأصل الثاني: أمن اللبس؛ فالنحاة لا يجيزون ذلك إذا انعدمتِ القرينةُ الدالّة على تمييز الفاعل من المفعول، ولذلك كقولك: ضرب موسى عيسى، على أن أمن اللبس إذا كان هو غاية النحوي من التعقيد؛ فليس حتمًا ولا لزامًا أن يكون مرادًا لمستعمل اللغة في كل حال؛ إذ قد يطرأ عليه من شؤون الحياة، ومضايقها ما يحمله على إرادة التلبيس؛ بل إن التلبيس يستحيل أداة فاعلة من أدوات التعبير، ووسيلة ذكية من وسائل الفن القولي للتورية، والاستخدام، والتعريض(*4)(عتيق، 1974م: ص220).

وبذلك يصبح تحدِّي القاعدة النحوية الضامنة لأمن اللبس أبلغَ وأولى بالإتباع من الإذعان لسلطانها، وعند انعدام القرينة يكون هذا الأصل في اعتبار الرُّتبة، وأن ما سواه معدول به عن الأصل، ويقال نظير ذلك في النمط الاسمي؛ إذ يأتي المبتدأ أوّلًا في الرُّتبة ثم يليه الخبر، وما جاء على غير ذلك؛ فهو معدول به عن الأصل.

الأصل الثالث: عدم جواز الإحالة بالضمير إلى الاسم الظاهر المتأخر لفظًا ورتبة بحسب الأصل الذي تقدم بيانه. ومقتضى ذلك جواز الإحالة إذا كانت إلى متقدم في اللفظ متأخر في الرُّتبة، أو إلى متقدم في الرُّتبة متأخر في اللفظ.

الأصل الرابع: التزام تصدير ما له الصدارة بذاته كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وتأخير ما يجب التأخير بذات كالاسم المحصور.

ويفضي بنا اعتبار هذه الأصول الأربعة إلى تصنيف القواعد الحاكمة على الرُّتبة في العربية إلى:

(1) وقوع وجوب؛ أي يجب بمقتضاها ملازمة الملفوظ للرُّتبة، فيمتنع بذلك تقديم ما الأصل فيه التأخير، أو تأخير ما الأصل فيه التقديم مراعاة لأصل من الأصول الأربعة السابقة.

(2) قواعد جواز؛ أي يباح بمقتضاها التقديم والتأخير فيما لا يعارض أصلًا من الأصول السابقة، والتقديم والتأخير إنما هو للموضع لا للموقع؛ أي للفظ دون الرُّتبة.

ولما كانت صرفيمات الإعراب دوالّ للرتبة، وكان اللفظ قابلًا للتقديم أو التأخير بحسب قواعد الجواز صحّ أن تكون اللغةُ العربية ذات النسق الحر في **نظم الكلام** (free word order) أقربَ منها إلى اللغات ذات **النسق الثابت** (fixed word order). وعُدَّ ما جاء من ذلك موافقات لقواعد الوجوب أمرًا متصلًا بتحرّي الصواب النحوي.

ويرى الباحث أن العدول عن الأصل إنما يستيقظ النظر إلى ما هو مخالف للإلف، وخاذل للتوقع، وحافز إلى التساؤل.

ويرى الباحث أن الرُّتبة في الجملة القرآنية أيقظت مقولة الرُّتبة ونظم الكلام -(أو مبحث التقديم والتأخير)- في القرآن أنظارَ علماء النحو، وشغلت حيّزًا ظاهرًا من مبحث الإعجاز.

فالتقديم يكون للعناية بالمقدم، ولم يرتضِ الإمام عبد القاهر الوقوفَ بالتعليل عند القول بالعناية، بل أوجب الخروج من ذلك إلى وجوب بيان العلّة فيها؛ "من أين كانت العناية؟ وبمَ كان أهم؟" وضرب لذلك غير مثل، مبيّنًا في كلام شديد التحصيل والتفصيل ما يكون للتقديم من المزية إذا صادف موضعه، وأصاب موقعه(الجرجاني، 1984م: ص108).

والفحص عن التراكيب: هو فحص لعدد من نماذج الجملة العربية في نمطَيْها: الاسمي والفعلي يتجلّى فيها عمل الرُّتبة. والاهتمام بالرُّتبة يُخْرِج من مبحث التقديم ما كان على غير نيّة التأخير مما أشار إليه عبد القاهر بقوله: "وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرًا له؛ فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا"(الجرجاني، 1984م: ص108).

تقديم الخبر جوازًا في الجملة الاسمية: تقرر القاعدة النحوية أنه إذا وقع الإخبار بالظرف أو بحرف الجر، وكان المبتدأ معرفة، أو كان نكرة يسوغ الابتداء بها، جاز تقديم الخبر. والأكثرون على أن التقديم إن كان في الإثبات دَلّ على الاختصاص؛ وإن كان في النفي؛ فإن تقديمه يفيد تفضيل المنفي عنه(الزركشي، 1988م: 3/239- 275).

امتناع تقديم الخبر: تلخص مصنفات النحو المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر؛ (أي التي ينبغي أن يتَّحد فيها الموضع بالموقع) في حالات خمس، هي:

(1) تساوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير (إلا لقرينة دالّة).

(2) أن يكون الخبر جملةً فعلية، فاعلُها ضمير مستتر يعود على المبتدأ.

(3) أن تتصل بالمبتدأ لام الابتداء.

(4) أن يكون المبتدأ مما له صدارة الكلام.

(5) أن يؤتَى بالخبر محصورًا.

تقديم المفعول به:

(1) أن الأصل في الرُّتبة هو تتابع الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، وهي الرُّتبة الملتزمة عند انعدام القرينة.

(2) أن المفعول به يجوز تقديمه على الفاعل كما يجوز تقديمه على الفعل عند وجود القرينة.

(3) يكون تقديمه على الفاعل إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، ومنه قوله تعالى: **﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾**(سورة البقرة: الآية،124) وقوله تعالى: **﴿لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا﴾**(سورة الأنعام: الآية،158).

(4) الغالب في تقديم المفعول به على الفعل أن يكون مرادًا به الاختصـــاص، أما تقديمه على الفاعل جوازًا؛ ومثل هذا التقديم كثير في القرآن، وله حسن الوقع على من له ذائقة حسنة في الكلام ما ليس لمجيء الكلام على الأصل في الترتيب، وهو من مميزات التركيب في الجملة القرآنية.

جماليات الرُّتبة في الجملة الفعلية: إن في شأن التقديم والتأخير من يعتد بالتناسب، وتشاكل رؤوس الآي سببًا، ويجعل منه قسيمًا للاختصاص، وإذا كان القول بالاختصاص أو الاهتمام غالبًا في تقديم المفعول على فعله؛ فإن تقديم المفعول على الفاعل ليس له في التعليل إلا إشـارات قليلة تلحقه بإرادة الاهتمام، ومن هذا القبيل تعليق للسّمين الحلبي على قوله تعالى: **﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾**(سورة البقرة: الآية،133)، يقول: "قدم المفعول اهتمامًا"(الحلبي، 1994م: 379/1).

ولا يرى الباحث ذلك؛ إذ لا معنى للاهتمام هنا، ويشـــهد لذلك أن للآية نظيرًا هو قوله تعالى: **﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾**(سورة البقرة: الآية، 180). والقول بأن التقديم فيها للاهتمام غير وارد قطعًا.

قد يكون الأمر مستأهلًا للجدّ في التنقيب عن حقيقته، أما التقديم أو التأخير الذي يمت إلى رعاية الفواصل، وتشاكل رؤوس الآي بسبب فهو واضح مستعلن (السيوطي، 1988م: 2/296-297). قارن قوله تعالى: **﴿رَبِّ مُوسَـــى وَهَارُونَ﴾**(ســـورة الأعراف: الآية، 122)، وقوله تعالى: **﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّداً قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾**(سورة طه: الآية،70).

إن موسى هو الأَوْلى بالتقديم، ومما قصد به تأخير الفاعل لا تقديم المفعول؛ رعاية للفاصلة، في قوله تعالى: **﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾**(سورة طه: الآية، 67).

والشـواهد على تقديم المفعول على الفاعل كثيرة في القرآن، وقد صـرح أهل العلم بحمل أكثرها على رعاية الفاصلة، ومنها:

- قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا جَاء آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾**(سورة الحِجر: الآية، 61).
- قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُر﴾**(سورة القمر: الآية، 41).
- قوله تعالى: **﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾**(سورة البقرة: الآية، 87).
- قوله تعالى: **﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾**(سورة المائدة: الآية، 87).
- قوله تعالى: **﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾**(سورة الأحزاب: الآية،26).

وحاصل القول: إنَّ المقصد الجمالي من التقديم والتأخير في العربية ظاهر في كثير من الشواهد القرآنية، وهو مظهر من مظاهر الإعجاز اللُّغوي فيها.

التقديم للاختصاص أو للعناية:

مدار الربط بين تقديم ما حقه التأخير، وإفادة الاختصـــاص أو العناية هو إبراز المكون اللُّغوي الذي يراد لفت النظر إليه بمخالفة المتوقع في شـأن وروده في سـلسـلة الكلام، وهذا في قوله تعالى: **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾**(سورة الفاتحة: الآية،5). وفيه عدول من ضمير المفعول المتصل بالفعل إلى ضمير المفعول المنفصل وإفراده سابقًا للفعل، وهو في النحو العربي يتيح هذا الإمكان في يُسر، وكان معنى الاختصاص أو العناية ظاهرًا في آية الفاتحة.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للجملة العربية عند النحاة

اعتمدْتُ في ترتيب هذه الموضوعات على فهرس موضوعات شرح ابن عقيل.

أولًا- المبتدأ والخبر:

أ- المبتدأ: وجوب تقديم المبتدأ: الأصل في المبتدأ أن يتقدم، والأصل في الخبر أن يتأخر، وقد يتقدم أحدُهما وجوبًا فيتأخر الآخر وجوبًا.

ويجب تقديم المبتدأ في ستة مواضع:
(1) أن يكون من الأسماء التي لها صدرُ الكلام، كأسماء الشرط، نحو: "مَنْ يَتَّقِ اللهَ يُفلحُ"، وأسماء الاستفهام، نحو: "مَنْ جاءَ؟"، و"ما" التعجبية، نحو: ما أحسنَ الفضيلةَ!، وكم الخبرية، نحو: "كم كتاب عندي!".
(2) أن يكون مشبّهًا باسم الشرط، نحو: "الذي يجتهدُ فله جائزةٌ"، و"كلُّ طالبٍ يجتهدُ فهو على هدى". فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومه، واستقبال الفعل بعد وكونه سببًا لما بعده، فهو في قوة أن تقول: من يجتهد فله جائزة، وكلُّ طالبٍ يجتهد فهو على هدى، ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط.
(3) أن يضافَ إلى اسمٍ له صدرُ الكلام، نحو: "غلامُ من يجتهدُ؟" و"وزمام كم أمر في يدك". كم هنا خبرية بمعنى كثير، وأمر مضاف إليها؛ فإن جعلتَها استفهامية نصبت ما بعدها تمييزًا.
(4) أن يكون مقترنًا بلام التأكيد، وهي التي يسمّونها لامَ الابتداء، نحو قوله تعالى: **﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾**(سورة البقرة: الآية،221).
(5) أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة، وليس هناك قرينة تعين أحدَهما، فيتقدَّم المبتدأ خشيةَ التباس المسند بالمسند إليه، نحو: "أخوك عليٌّ"، إن أردت الإخبارَ عن الأخ، و"عليٌّ أخوك"، إن أردت الإخبارَ عن عليّ (الغلاييني، 2005م: 378).
فإن كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر، جاز التقديم والتأخير، نحو: رجلٌ صالحٌ حاضر، وحاضرٌ رجلٌ صالح.
(6) أن يكون المبتدأ محصورًا في الخبر، وذلك بأن يقترنَ الخبرُ بـ إلا لفظًا، نحو قوله تعالى: **﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾**(سورة آل عمران: الآية،144)، أو معنىً، نحو قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾**(سورة هود: الآية،12)، إذًا المعنى: ما أنت إلا نذير، ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ -وهو محمد في المثال الأول- منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: ما رسول إلا محمد، بتقديم الخبر فسد المعنى؛ لأن المعنى يكون حينئذٍ أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه، بل شاملة له ولغيره من الرُّسل –صلوات الله وسلامُه عليهم-(الغلاييني، 2005م: ص379).

ب- الخبر: تقديم الخبر.

زعم الخليل -رحمه الله- أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقولُ: ضَرَبَ زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على ضَرَبَ مرتفعٌ. وكان الحدُّ أن يكون مقدَّمًا، ويكون زيدٌ مؤخرًا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون فيه الابتداء مقدَّمًا، وهذا عربيٌّ جيِّدٌ. وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يَشْنَؤُكَ، ورجلٌ عبدُ الله، وخَزّ صُفَّتُك (سيبويه،1991م: 127/2). ثَمَّ زيدٌ، ههنا عمرو، وأَيْنَ زيدٌ؟, وكَيْفَ عبدُالله؟ وما أشبه ذلك. فمعنى أيْنَ في: أيِّ مكانٍ؛ وكيفَ: على أيّة حالةٍ، وهذا لا يكون إلا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنَّها من حروف الاستفهام، فشُبّهت بهَلْ وألِف الاستفهام؛ لأنهنّ يستغنين عن الألف، ولا يكُنَّ كذا إلا استفهامًا (سيبويه، 1991م: 128/2).
- تقديم خبر المبتدأ عليه جائز عند البصريين، ومنعَهُ الكوفيون (المبرد، د.ت: 127/4).
- يجوز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ما لم يمنع مانع (المبرد، د.ت: 156/4-165)، عبد الله جاريتُك أبوها ضاربٌ: يجوز عند المبرد، لأنَّ ضاربًا يجري مجرى الفعل، والتقديم والتأخير في الفعل، وما كان خبرًا للأوّل مفردًا أو مع غيره سواءٌ (المبرد، د.ت: 156/4).

*** وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:**

(1) إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدةٍ، مخبرًا عنها بظرف أو جار ومجرور، نحو: "في الدار رجلٌ"، و"عندكَ ضيفٌ"، ومنه قوله تعالى: **﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾**(سورة ق: الآية،35)، وقوله تعالى: **﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾**(سورة البقرة: الآية،7)، وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره يوهم أنه صفة، وأن الخبر منتظر؛ فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبر ها، كقوله تعالى: **﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى**

عِندَهُ﴾(سورة الأنعام: الآية،2)، لأن النكرة وصفت بمسمّى؛ فكان الظاهر في الظرف أنه خبرٌ لا صفة.

(2) إذا كان الخبر اسمَ استفهامٍ، أو مضافًا إلى اسم استفهامٍ، فالأول، نحو: "كيفَ حالُكَ"؟ كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وحالُك: مبتدأ مؤخر، والثاني: نحو: "ابنُ من أنتَ؟ ابن: خبر مقدم، وهو مضاف إلى مَن الاستفهامية، وأنت: مبتدأ مؤخر في محل رفع، "وصبيحة أيِّ يوم سفرُكَ؟" صبيحة: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف لأي الاستفهامية، وسفرك: مبتدأ مؤخر، وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام.

(3) إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر، نحو: "في الدار صاحبها"، ومنه قوله تعالى: **﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾**(سورة محمد: الآية24)، وإنما وجب تقدم الخبر هنا، لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك ضعيف قبيح منكر.

(4) أن يكون الخبر محصورًا في المبتدأ، وذلك بأن يقترن المبتدأ بـــ إلا لفظًا، نحو: "ما خالقٌ إلا اللهُ"، أو معنى: "إنما محمودٌ من يجتهدُ"، إذِ المعنى: "ما محمود إلا من يجتهد"، ومعنى الحصر هنا أن الخبر وهو خالق" في المثال منحصر في الله، فليسَت صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل: "ما الله إلا خالق" بتقديم المبتدأ فسدَ المعنى، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد، وهكذا الحال في المثال الثاني(الغلاييني، 2005م: ص 380).

وأضاف جبري: أن يكون المبتدأ "أن" وصلتها، كقولك: "عندي أنَّك فاضلٌ"، فلو قدمت المبتدأ؛ لأدّى هذا التقديم إلى وقوع التباس بين "أنَّ" المفتوحة الهمزة، و"إنَّ" المكسورة الهمزة(جبري، 1998م: ص61-65).

تقدم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة (لك مال):

عرض ابن جنّي في باب إصلاح اللفظ لأحد أنماط المبتدأ النكرة، الذي يتأخر عن موقعه، ليتقدم عليه الخبر، بشرط أن يكون الخبر شبه جملة، وفي ذلك يقول ابن جني: "ومن ذلك أيضًا قولهم: (لك مال، وعليك دَيْن)، فالمال والدَّيْن هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما، إلا أنك لو رمْتَ تقديمهما على المكان المقدر لهما لم يجز؛ لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب؛ فلمّا جفا ذلك في اللفظ أخّروا المبتدأ وقدموا الخبر، وكان ذلك سهلًا عليهم، ومُصلحًا لما فسد عندهم، وإنما كان تأخُّرُه مستحسنًا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علمًا بأنه في المعنى مبتدأ. فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية، فقد كفى مئونة هذا الاعتذار؛ لأنه ليس مبتدأ عنده"(ابن جنّي، 2007م: 386/1).

وهذه القضية التركيبية التي يعرض لها ابن جني هي من قضايا التأصيل النحوي، إذِ الأصل في المبتدأ عند النحاة أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، وقد أكّد ابن جني على قبح الابتداء بالنكرة في الواجب.

كما أكد هذا الأصل كثير من النحويين، فهذا ابن السراج ينصّ على أن: "حق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة"(ابن السرّاج، 1988م: 18/1)، ويعلل ذلك بقوله: "وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل عالِم، لم يكن في الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل (قائمًا أو عالمًا)"(ابن السرّاج، 1988م: 19/1)، ويستطرد ابن السراج معلّلًا ذلك الأصل النحويّ بقوله: "فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن تكون النكرةُ الخبرَ؛ لأنك إذا ابتدأتَ فإنما قصدُك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدّثه عنه، ليتوقع الخبر بعده. فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر(ابن السرّاج، 1988م: 59/1).

وهذا النص السابق يكاد يتطابق مع ما جاء به سيبويه حيث يقول: "وأحسنْه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدئ بالأَعْرَفِ وهو أصل الكلام"(سيبويه، 1991م: 328/1).

فتعريف المبتدأ هو أصل نحوي واجب في الفكر النحوي؛ "لأنه محكوم عليه فلابدَّ من تعيينه أو تخصصيه بمسوغ لأن الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحيّر السامع فيه فينفر عن الإصغاء لحكمه المذكور بعده"(الخضري، د.ت: 97/1)، ومخافة هذا الأصل تُعدُّ خروجًا عن العرف النحوي، ولهذا بحث علماء النحو قديمًا وحديثًا عن علل ومبررات تبرِّرُ الأنماطَ الشائعة للمبتدأ النكرة.

أما المتقدمون من النحاة كسيبويهِ ومن تَلاه، فقد اشترطوا لجواز الابتداء بالنكرة شرطًا مَرِنًا، قد يستوعب كلَّ صور الكلام التي ابتُدِئ فيها بالنكرة، ألا وهو حصول الفائدة، فكل نكرة أفادت إن ابتُدئ بها صحّ أن تقع مبتدأ (الغلاييني، 2005م، 57/1).

ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدمًا عليها إن لم يفد، فلا يقال: "رجل من الناس عندنا". ولا "عند رجل مال"، ولا "الإنسان ثوب"، لعدم الفائدة، لأن الوصف في الأول وتقدم الخبر في الثاني لم يفيدا التخصيص، لأنهما لم يقلّا من شيوع النكرة وعمومها (الغلاييني، 2005م، 57/1).

أما المتأخرون من النحاة: فقد رصدوا صور الاستعمال العربيّ للمبتدأ النكرة، فخرج علينا ابن مالك برصد محدد لمسوغات الابتداء بالنكرة حيث يقول: "وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ"(ابن عقيل (أ)، 1980م: 215/1)؛ فإن أفادت النكرة جاز الابتداء بها، وقد كانت وجهة نظر المتأخرين أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، ورصدوا أنماطها (ابن هشام، 1979م: ص608).

ولم يلتفتِ المتقدمون من النحاة إلى هذا النمط من أنماط الابتداء بالنكرة، وليس لهذا مبرّرٌ سوى أن عنصر الفائدة المعتدّ به في تفسير أنماط الابتداء بالنكرة ليس متوفرًا في هذا النمط بالتحديد، وعلى هذا يكون ابنُ جنّي أوّلَ من تعرض لتفسير هذا النمط، وجعل إصلاح اللفظ معوضًا عن عنصر الإفادة، وجاء من بعده ليدخل هذا النمط ضمن أنماط الابتداء بالنكرة، فجعله ابن مالك أول مثال للابتداء بالنكرة.

ونلحظ في باب إصلاح اللفظ أن ابن جني اختار نموذجًا واحدًا ابتُدئ فيه بالنكرة، ألا وهو قولهم: (لك مال، وعليك دَيْن)، فالعنصر الكلاميّ المتقدم في الترتيب هو (لك، وعليك)، وهو شبه جملة، أما العنصر الذي تأخر في ترتيب الكلام فهو (مال، ودين) وهو نمط من أنماط المبتدأ النكرة، وصفهُ ابنُ جنِّي بالقبح، والجفو في اللفظ، شبه جملة (خبر مقدم) + نكرة (مبتدأ مؤخر)، وأصل الترتيب: نكرة (مبتدأ بها) + شبه جملة (خبر).

وذلك سرُّ القبح وجفوة اللفظ، وهو في نظر ابن جنِّي ما استلزم إصلاح اللفظ، وهو ما يتطلب إجراءً، وصفه ابن حني بأنه (كان سهلًا عليهم، ومصلحًا لما فسد عندهم)، وهو تأخير لفظ المبتدأ وتقديم الخبر.

ووجه إصلاح اللفظ عند ابن جني: "أنه لما تأخر المبتدأ وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة؛ فلذلك صلح به اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علمًا بأنه في المعنى مبتدأ"(ابن جنِّي،2007م: 91/1)، فوقوع المبتدأ موقع الخبر من حيث مجيئه ثانيًا متأخرًا، هو ما أصلح لفظ الجملة المستهجن، وقرب التركيب من أصوله النحوية.

غير أن هناك فائدة أخرى رصدها المتأخرون من النحاة، لهذا النوع من إصلاح اللفظ بواسطة إعادة ترتيب عناصر الجملة، فتأخير المبتدأ النكرة، وتقديم شبه الجملة فيه فائدة تركيبية كبيرة هي (رفع الإيهام)، ونعني بها رفع إيهام كون شبه الجملة –لو تأخر- نعتًا للمبتدأ؛ لأنه لو تأخر الظرف والجار والمجرور بعد النكرات يحتمل أنهما صفات، من باب قول النحاة: "الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال"، فلو قلت: (درهم عندي، وما لي) احتمل أن يكون نعتًا للنكرة؛ لأنه نكرة محضة، واحتمل أن يكون خبرًا، يحتمل هذا ويحتمل ذاك. وحاجة النكرة إلى التخصيص أشدّ افتقارًا من حاجة المبتدأ إلى الخبر؛ ودفعًا لهذا الإيهام وجب تقديم الخبر على المبتدأ(ابن عقيل (أ)،1980م: 217/1).

فهذا النمط من أنماط الابتداء بالنكرة، هو الوحيد الذي يعدّ من أنماط إصلاح اللفظ دون غيره من الأنماط، ولعل هذا يبرر إحجام المتقدمين من النحاة عن رصده، لأنه نمط لا يعتمد في تبريره على عنصر الإفادة، وربما يكون هذا ما جعل السيوطي من المتأخرين يرصده بوصفه أخر مسوغ للابتداء بالنكرة وهو المسوغ الخامس والعشرين(السيوطي، 1987م: 248/1)؛ لأن صلاحية الابتداء بالنكرة –هنا- لم يعتد فيها بالفائدة المعنوية الدلالية التي رصد لها النحاةُ الكثيرَ من المسوغات(سيبويه، 1991م: 206/1، والسيوطي، 1987م: 248/1. والغلاييني، 2005: 57/1). وإنما جاء الإصلاح لفظيًّا بواسطة عناصر الكلام دون زيادة من وصف أو إضافة أو تخصيص ونحوه، فجاء إعادة ترتيب عناصر الجملة مصلحًا للفظ.

ثانيًا- كان وأخواتها:

أ-أحكام كان وأخواتها: أحكام اسمها وخبرها في التقديم والتأخير: الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص، ثم يجيء بعده الخبر، وقد يعكس الأمر، فيُقدَّمُ الخبر على الاسم، كقوله تعالى: ﴿**كَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾(سورة الروم: الآية،47)، ويجوز أن يتقدمَ الخبرُ عليها وعلى اسمها معًا، إلا "ليس" وما كان في أوله "ما" النافية، أو "ما" المصدرية؛ فيجوز أن يقال: جاهلًا ليس سعيدٌ، وكسولًا مازال سليمٌ، وأقفُ واقفًا مادام خالدٌ، وأجازه بعضُ العلماءِ في غير "ما دام".

أما تقدم معمول خبرها عليها فجائز أيضًا، كما يجوزُ تقدمُ الخبر، قال تعالى: ﴿**وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ**﴾(سورة الأعراف: الآية،177)، وقال تعالى: ﴿**أَهَؤُلَاء إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ**﴾(سورة سبأ: الآية،40)، واعلم أن أحكام اسم هذه الأفعال، وخبرها في التقديم والتأخير كحكم المبتدأ وخبره، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر(الغلاييني، 2005م: ص387-388).

ب- **خبر كان وأخواتها:** تستطيع أن تقدّم أخبار هذه الأفعال عليه، كقولك: "وأنفسهم كانوا يظلمون"، مأخوذة من قوله تعالى: ﴿**وَلَـكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾(سورة البقرة: الآية،57)، وقولك: غائبًا مازالَ إبراهيمُ؛ لأن "ما" النافية لا تستوجب التصدير، مما يتيحُ لك أن تُقدِّمَ خبرَ الناسخ المنفي بها عليها. ويسري هذا الحكم أيضًا على: ما انفكّ, وما برح، وما فتئ.

- تناقض الكوفيون حيث جوّزوا تقديم خبر كان على اسمها، وإن اشتمل على تقديم الضمير على مرجعه(ابن الأنباري، د.ت: 69/1).
- تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها(ابن الأنباري، د.ت: 172/1).
- هل يجوز تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن؟(ابن الأنباري، د.ت: 155/1).
- هل يجوز تقديم خبر ليس عليها؟(ابن الأنباري، د.ت: 160/1).

ويختلف أمرُ هذا التقديم مع "ليس، ومادام"، إذْ يجوزُ لك أَنْ تقدّمَ خبرَ "ليس" على اسمها فتقول: ليسَ نائمًا محمدٌ، وليسَ صحيحًا الخبرُ. ولكنك لا تستطيع أن تُقدّم هذا الخبرَ على "ليس" نفسها، فلا يُقبلُ منك أن تقول: نائمًا ليسَ محمدٌ.

لأنه لم يَرِدْ من لسان العرب مثل هذا التقديم، لأن "ليس" فعلٌ جامدٌ لا يتصرفُ، وتستطيع كذلك أن نقدم خبر "دام" عليها نفسها، فتقول: لا أصْحَبُكَ ما غَاضبًا دامَ أبوكَ.

ولكنه يمتنع عليك أن تقدم هذا الخبر عليها وعلى حرف النفي قبلها، فلا يجوز لك أن تقول – مثلاً-: نائمًا مادام خالدٌ(جبري، 1988م: ص112-113).

- "ليس" تقديم الخبر فيها وتأخيره سواءٌ(يريد التوسط)(المبرد، د.ت: 102/4).
- يجوز أن يتقدّم معمول خبر كان عليها(المبرد، د.ت: 194/4).

ثالثًا- إن وأخواتها:

- لا يجوز في هذه الأحرف التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرّف.
- يجوز أن يتقدَّم الخبر على الاسم إن كان ظرفًا(المبرد، د.ت: 109/4).

رابعًا- الفاعل: من أحكام الفاعل:

أ- وجوب تأخر الفاعل عن الفعل: وهو الأصـــل، مثل: قام زيدٌ. فإذا قيل: زيد قام؛ فإن (زيدًا) هنا مبتدأ والجملة بعده خبر له، ويمكن أن يكون الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور في الجملة، وعلى هذا يفسرون قوله تعالى: **﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾**(سورة التوبة: الآية،6)، فكلمة (أَحدٌ) فاعل لفعل محذوف تقديره: استجارك.

ورأى النحاة أن الإعرابين جائزان في، مثل قوله تعالى: **﴿أَبَشَـــرٌ يَهْدُونَنَا﴾**(ســـورة التغابن: الآية،6)، ولكنهم رجّحوا كونه فاعلًا؛ لأن الاســـتفهام يدخل على الأفعال، ولذلك لابُدَّ من تقدير فعل محذوف(نهاد الموسى وغيره، 2003م: ص134).

ب- ترتيب الفاعل مع الفعل والمفعول به:

أما مع الفعل: فيجب أن يتقدم الفعل ثم يأتي الفاعل، لأنه إذا تقدم الفاعل، صار مبتدأ والفعل الذي بعده جملة في محل رفع خبر، مثل: وصل محمد، محمد وصل.

أما مع المفعول: في حالة كون الفعل متعدّيًا؛ فالأصـــل أن يتقدم الفاعل على المفعول به، مثل: شرب الطفل اللبن.

ويجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل إذا أمن اللبس، وعرف الفاعل من المفعول به، مثل: درس الكتابَ موسى، ودرس موسى الكتاب، أصابت سلمى الحُمَّى، وأصابت الحُمّى سلمى.

أما إذا أمن اللبس الأمر على القارئ فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، ويكون هذا اللبس في حالات، هي:

1- إذا كان الفاعل والمفعول به كلاهما اسمًا مقصورًا، مثل: زار موسى عيسى، وأكرمَتْ سَلمى ليلى، فيجب هنا أن يكون موسى هو الفاعل في الجملة الأولى، وسلمَى في الجملة الثانية.

2- إذا كان الفاعل والمفعول به كلاهما مضافًا إلى ياء المتكلم، مثل: زار أخي ابني.

3- إذا كان الفاعل والمفعول كلاهما اسم إشارة، مثل: زار هذا هذا، وأكرَمَتْ هذه هذه، وأكرمَ ذلك هذا، واحترمتْ تلك هذه، إنما يصلح التقديم والتأخير في الفاعل إذا كان الكلام موضِّحًا عن المعنى؛ نحو: ضرب زيدًا عمرو، لأنَّك تعلم بالإعراب الفاعل من المفعول.

- إن قلت: ضرب هذا هذا، أو ضربت الحُبلى الحُبلى، لم يكن الفاعل إلا المتقدم.

- رُتْبة الفاعل قبل المفعول، وكذلك رُتْبة نائب الفاعل، ورُتْبة الظرف بعد المفعول، فيجوز، نحو: لقيت في داره زيدًا.

- يعود ضـــمير من المفعول على الفاعل المتأخِّر لفظًا، ولا يعود ضـــمير من الفاعل المقدَّم على المفعول المؤخَّر(المبرد، د.ت: 95/3).

ج- من أحكام الفاعل:

وجوبُ وقوعه بعد المســند؛ فإن تقدم ما هو فاعلٌ في المعنى كان الفاعلُ ضــميرًا مســتترًا يعود إليه، نحو: عليٌّ قامَ. والمقدم إما مبتدأ كما في المثال، والجملة بعده خبر، وإما مفعول لما قبله، نحو: رأيت عليًّا يفعل الخير، وإما فاعل لفعل محذوف، نحو قوله تعالى: **﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْـــرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾**(سورة التوبة: الآية، 6)، فكلمة (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور تقديره: اســـتجارك. وأجاز الكوفيّون تقديم الفاعل على المســـند إليه، فأجازوا أن يكون "زهيرٌ" في قولك: زهيرٌ قام، فاعلًا لقام مقدَّمًا عليه. ومنع البصْـــريون ذلك، وجعلوا المقدّمَ مبتدأً خبرُه الجملة بعده (ابن الأنباري، د.ت: 615/2، والغلاييني، 2005م: ص354).

د- عامل الرفع في الاسم المرفوع الواقع بعد إن الشرطية:

- يرى الكوفيون أن عامل الرفع هو الفعل المتأخر، ويرى البصـــريون أن عامل الرفع فعل مقدر، احتجّ الكوفيون بأن أصالة إن الشرطية جوزت تقديم معمولها عليه، وتمسك البصريون بعدم جواز تقديم الفاعل على رافعه(ابن الأنباري، د.ت: 615/2- 616).

خامسًـــا- نائب الفاعل: التقديم والتأخير والإظهار والإضـــمار كالفاعل، تقول: أُعطي زيدٌ درهمًا، وأُعطي درهمًا زيدٌ، ودرهمًا أُعطي زيدٌ(ابن الأنباري، د.ت: 64/1).

سادسًا- المفعول به:

تقديم المفعول به على الفعل:

1- وإن قدّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّد؛ كما كان ذلك عربيًّا جيّدًا، وذلك قولك: زيدًا ضربتُ، والاهتمامُ والعنـايـةُ هنـا في التقـديم والتـأخير سَـــواءٌ، مثلُـه في: ضَـــرَبَ زيـدٌ عمراً، وضَـــرَبَ عمرًا زيدٌ(سيبويه،1991م: 80/1-81).

2- وتقول: كلَّ رجلٍ يأتيك فاضـربْ، (نصـبٌ)، لأنَّ يأتيك ههنا صـفةٌ. فكأنّك قلت: كلَّ رجلٍ صـالحٍ اضـربْ. فإنْ قلت: أيُّهم جاءك فاضـربْ، رفعتَه لأنه جعل جاءك في موضـع الخبر، وذلك لأنّ قوله: فـاضـــربْ في موضـــع الجواب، وأيٌّ من حروف المجـازاة، وكـلُّ رجـل ليســـتْ من حروف المجازاة(سيبويه، 1991م: 136/1).

3- وتقول: هذا الرجلَ فاضربْه، إذا جعلته وصفًا، ولم تجعله خبرًا. وكذلك: هذا زيدًا فاضربْه، إذا كان معطوفًا على "هذا" أو بدَلًا(سيبويه، 1991م: 139/1).

سابعًا- الاستثناء:

- هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؟(ابن الأنباري، د.ت: 273/1).
- تقديم المستثنى على المستثنى منه(ابن الأنباري، د.ت: 275/1).

ثامنًا- الحال:

- إذا كان العامل فعلًا جاز فيها التقديم والتأخير(المبرد، د.ت: 171/4).
- إذا كان عامل الحال غير فعل لم تتقدّم الحال على العامل(المبرد، د.ت: 170/4).
- لا تتقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ(المبرد، د.ت: 168/4).
- هل يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيه؟... ســند الكوفيين أنه يتضــمن تقديم الضــمير على مرجعه(ابن الأنباري، د.ت: 250/1).

تاسعًا- التمييز:

- إذا كان عامل التمييز فعلًا متصرّفًا جاز تقديم التمييز عليه(المبرد، د.ت: 36/3-37).

عاشرًا- البدل:

القول في ناصـــب الاســـم المشـــغول عنه: لا يجوز تقدم البدل على المبدل منه(ابن الأنباري، د.ت:82/1).

الحادي عشر- النصب على نزع الخافض:

- لام التقوية تدخل على المفعول إذا تقدّم على الفعل، فإذا تأخَّر فالأحسن ألَّا تدخلها لأنَّ جميع القرآن عليه(المبرد، د.ت: 37/4).

الثاني عشر- أسماء الأفعال:

- لا يجوز في أســـماء الأفعال التقديمُ والتأخيرُ؛ لأنَّها لا تتصـــرف تصـــرُّفَ الفعل، وأجاز ذلك الكسائي(المبرد، د.ت: 202/4-203).
- هل يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه؟(ابن الأنباري، د.ت: 228/1).

الثالث عشر- نواصب الفعل المضارع:

هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدم معمول معمولها عليها؟

ذهب الكوفيّون إلى أن لام الجحود تنصب المضارع بنفسها، وإلى أنه يجوز تقديم معمول معمولها عليها. وذهب البصريون إلى أن ناصب المضارع بعد لام الجحود أن المصدرية مقدرة، وإلى أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل المضارع عليها(ابن الأنباري، د.ت: 593/2).

- وردّوا دلالة شواهد الكوفيين على جواز تقديم معمول المضارع على اللام بتقدير عامل للمعمول المتقدم(ابن الأنباري، د.ت: 595/2).

- يتصرف عمل الفعل بتقديم معموله وتأخيره إذا كان متصرفًا في نفسه، وتقديم المعمول يدل على جواز تقديم العامل(ابن الأنباري، د.ت: 161/1).

الرابع عشر- جزم الفعل المضارع:

- هل يتقدم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب نفسه؟

أجاز الكوفيون تقديم المرفوع بجواب الشرط، ولا يجوز جزمه، وأما الاسم المنصوب بالجواب فمنعه الفرّاء وأجازه الكسائيّ، وجوّز البصريون تقديم المرفوع والمنصوب(ابن الأنباري، د.ت: 620/2).

- هل يتقدم الاسم المنصوب بجواب الشرط على أداة الشرط؟

- أجاز الكوفيون تقديم المنصوب على أداة الشرط، وأجازوا كلهم نصبه بالجواب(ابن الأنباري، د.ت: 623/2).

الخامس عشر- بناء الفعل المضارع:

- **نون التوكيد:**- لا يتقدم معمول الفعل المؤكد بالنون عليه(ابن الأنباري، د.ت: 71/1).

- تقديم معمول الفعل المقصور عليه(ابن الأنباري، د.ت: 173/1).

الخاتمة

- إن مفارقة اللفظ للرُّتبة هي إحدى الوسائل النحوية المتاحة في العربية للتعبير عن الاختصاص أو الاهتمام، ولإضفاء نوع من الصيغ الجمالية على نظم الكلام، وإن إفادة الاختصاص أو الاهتمام تتحقق بغير الرُّتبة من الوسائل النحوية الأخرى.

- إن العربية تمارس العُدول باللفظ عن موضعه مع بقائه على حالته الإعرابية. وهي وسيلة بسيطة غير معقدة؛ لأن ثبات الحالة الإعرابية مع تغيير الموضع، هي الوسيلة المعتمدة في اللغة العربية.

- إن جماليات الرُّتبة في الجملة القرآنية موجودة من تقديم وتأخير قُصِدَ به مراعاة الفاصلة وتشاكل رؤوس الآي.

- تقديم الخبر وتأخيره وتعدده: إن الأصل في نظام تركيب الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ، ويتأخر عنه خبره؛ لأن هذا الخبر يصف المبتدأ وصفًا يحقق الفائدة.

- تمتاز اللغة العربية بتركيبين: المبني للمفعول والفعل المطاوع. والعربية تبني للمفعول للجهل بالفاعل، أو لعموم المعرفة به، أو للتمويه، أو لتعظيمه، أو لتحقيره.

- لغةُ القرآن حافلةٌ بما هو معدول به عن أصل رتبته.

- لم تكن جمالية الرُّتبة محصورة في أعمدة النحو العربي؛ بل تعدّت العمدة إلى الفُضلات لبيان قيمتها.

تعليقات:

المورفيمات: morphemes (*1) وهي العناصر الصرفية الأولية التي لها معنى والتي تتكون منها الكلمات، ويُطلق عليها البعض: كذلك بـ(الصرفيمات) لمناسبة اليوم العالمي للغة العربية... اللِسانياتُ والحاسُوب واللُّغـَة العَرَبيـَّة بقلم: محمد نعمان مراد - 18-12-2014 م (صوت العراق).

(*2) انظر، تفصيل القول والاستدلال في الفصل الثالث من الكتاب المذكور، وعنوانه: "قصة الإعراب"، ص198- 274.

(*3) عبد اللطيف الخطيب، البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: دراسة نحوية صرفية صوتية، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم 1981م، ص141-142، تتصل هذه المقولة بدلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد، وقد استظهر الخطيب في دراسته للبحر المحيط أحكامًا عن الجملة قال بها أبو حيان؛ ومنها: أن الجملة الاسمية أبلغ من الجملة الفعلية لتكرار الضمير، وأنها أدل من الفعلية على تحقيق مضمون الجملة، وأنها إذا وقعت حالًا كانت آكد من الفعلية. ص141-142.

(*4) عتيق، عبد العزيز: علم البيان، بيروت، دار النهضة العربية، 1974م، ص220. التعريض: يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة، والدليل على ذلك أن التعريض لا يُفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز، وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة، وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد، ولكنه يُحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب.

المصـــادر والمراجـــع

***القرآن الكريم.**

- ابن الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت).
- أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، مصر، الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، 1985م.
- جبري، كمال، علم النحو(1)، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 1998م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مصر، مكتبة الخانجي، 1984م.
- ابن جِنِّي، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص: تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 2007م.
- الخضري، محمد: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- الخطيب، عبد اللطيف، البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دراسة نحوية صرفية صوتية، رسالة دكتوراه، بكلية دار العلوم، 1981م.
- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 1988م.
- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو: تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، 1988م.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1994م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر: الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى،1991م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:

أ- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، 1988م.

ب- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.

- عبد الرحمن، أيوب: محاضرات في اللغة، بغداد 1966م.
- عتيق، عبد العزيز: علم البيان، بيروت، دار النهضة العربية، 1974م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل:

أ- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، 1980م.

ب- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة الملك بن عبد العزيز، مركز البحث العلمي، 1980م.

- الغلاييني، الشيخ مصطفى: جامع الدروس العربية، القاهرة، مطبعة دار الحديث، 2005م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ت).
- الموسى، نهاد وغيره، علم النحو(2)، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2003م.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وغيره، بيروت، دار الفكر، الطبعة الخامسة، 1979م.

****